اقتصاد

التجار لـ«الجمارك»: لسنا مهربين ومخالفاتنا سببها البيان الجمركي

| الوطن

وافق المصرف المركزي على كتاب اتحاد غرف التجارة السورية رقم ٧٢٢ تاريخ ٢٠١٥/٦/١ المتضمن طلب دراسة جدولة قروض أصحاب المشاريع الاستثمارية، مبيناً في كتاب وجّهه إلى الاتحاد أن الفرصة مازالت قائمة أمام أصحاب المشاريع الاستثمارية لجدولة قروضهم المتعثرة تجاه المصارف العامة حيث إن جدولة القروض المتعثرة لدى هذه المصارف كانت متاحة دوما منذ بداية الأزمة وفق مراسيم الجدولة الصادرة بهذا الخصوص.
مشيراً إلى المرسوم رقم ٢١٣ لعام ٢٠٠٦ الذي شمل تسوية جميع القروض المتعثرة لدى المصارف العامة لكل القطاعات الاقتصادية، والذي لا تزال أحكامه سارية المفعول، والمرسوم رقم ٥١ لعام ٢٠١٢ الذي شمل كل المتعاملين المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف العامة، والمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠١٤ وشملت أحكامه أصحاب الفعاليات الاقتصادية من المشاريع السياحية والصناعية والتجارية والخدمية والحرفية وغيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى، وتمديده بالقانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٤.
ولفت المصرف المركزي في كتابه إلى أن العمل يجري حالياً على استكمال المراحل النهائية لإصدار تشريع دائم لجدولة الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، انطلاقا من حرص المصرف على خلق الفرص اللازمة أمام المقترضين المتعثرين لتسوية ديونهم.
وفي سياق متصل، نشرت غرفة تجارة دمشق على صفحتها عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» نتائج زيارة المديرية العامة للجمارك ومناقشة مداهمات المكتب السري، وذلك ضمن إطار عمل غرفة تجارة دمشق على تخفيف وقع مداهمات المكتب السري للتجار.
وبحسب المنشور، فقد قام رئيس الغرفة غسان القلاع مع بعض الأعضاء بالاجتماع للمرة الرابعة مع إدارة الجمارك العامة في دمشق، «وتم توضيح أن التجار المنتسبين للغرفة ليسوا مهربين أو تجاراً مخالفين، بل على العكس هم فئة من التجار تعمل على الكسب الحلال وبناء الوطن، وأن المخالفات التي ظهرت عند بعض التجار كانت مبررة بسبب طبيعة البيان الجمركي المختلف والمختوم من قبل إدارة الجمارك».
وعليه تم الاتفاق فيما بين الغرفة وإدارة الجمارك على أن يحتفظ كل مستورد بنسخة عن البيان الجمركي الخاص ببضاعته مقترناً بالوثائق، كالفاتورة، ولائحة مفردات تفصيلية مختومة أصولاً من إدارة الجمارك وموقع عليها من قبل الكشاف توضح هوية البضاعة المستوردة. بالإضافة إلى إيصال التسديد المالي. بحيث تعتبر قائمة المحتويات التفصيلية التي يبرزها صاحب البضاعة على مسؤوليته هي الأساس في البيان الجمركي بحيث لا يصدر البيان إلا مفصلاً ومشروحاً بما يتضمنه من كل التفاصيل.

الحكومة تتحدث عن حلول مبتكرة لتخفيف معاناة المواطن اليومية

الحلقي: حركة بناء وإعمار على جميع الصعد «قريباً»

محاسبة كل من يقف وراء الحرائق المفتعلة

| الوطن

شدّد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي على سعي الحكومة الحثيث لتنمية جميع القطاعات بما فيها الصناعية والزراعية والاقتصادية والتنموية وخاصة قطاع الإعمار الذي يعول عليه الكثير في المرحلة المقبلة من خلال إنجاز المخططات التنظيمية للعديد من المناطق، حيث ستشهد سورية قريباً حركة بناء وإعمار على كل الصعد، إضافة إلى مواصلة توفير فرص عمل جديدة من خلال التعاون مع القطاع الأهلي بدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.
جاء كلام الحلقي خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، مؤكداً سعي الحكومة الجاد بالتعاون مع كل مكونات المجتمع المدني لتنمية قدرات الاقتصاد الوطني على الصمود وتعزيز قدرات الشعب السوري الصامد والمقاوم في وجه أعتى حرب اقتصادية وحصار اقتصادي جائر وظالم، وكذلك تحصين الليرة السورية ودعم صمودها إضافة إلى التخفيف من معاناة الشعب السوري من القطاع الخدمي وخاصة الكهرباء ومياه الشرب بسبب الاعتداءات الإرهابية المتكررة على محطات التوليد وخطوط نقل الطاقة والنفط.
وخلال الجلسة بحث مجلس الوزراء العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية والهموم اليومية التي يعاني منها المواطن والسبل الكفيلة للتخفيف من آثار الحرب الاقتصادية والحصار الاقتصادي الجائر والاعتداءات الإرهابية المتكررة على خطوط نقل الطاقة الكهربائية والنفط، وابتكار حلول جديدة تساهم في تعزيز مقومات صمود الشعب السوري والتخفيف من معاناته اليومية.
ولفت الحلقي إلى الاجتماعات النوعية التي عقدت بشكل يومي في رئاسة مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي من أجل تذليل العقبات التي تواجهها قطاعات النفط والكهرباء والمياه بسبب الاعتداءات الإرهابية المتكررة عليها والقرارات والتوجيهات التي تم اتخاذها بهدف التخفيف من معاناة المواطنين مع الطاقة الكهربائية من أجل تخفيف ساعات التقنين تدريجياً في جميع المحافظات السورية ولاسيما في حلب ودير الزور.
وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة لمنع التعدي على الحراج وقطع الأشجار باعتبارها ثروة وطنية وإستراتيجية مهمة، وكذلك التشدد بالعقوبات الرادعة بحق مفتعلي الحرائق. ووجّه وزارة الزراعة للاهتمام بقطاع الإنتاج الحيواني باعتباره أحد شرايين التنمية الحقيقية وأهمية إقامة صناعات رديفة للمنتجات الحيوانية، مؤكداً ضرورة وضع خطط وبرامج حقيقية لمنع هدر الثروة المائية بسورية بشكل عام والساحل السوري بشكل خاص ومنع هدر المياه العذبة التي تذهب إلى البحر وذلك من خلال اعتماد إجراءات وخطط لاستثمار هذه الموارد بالطريقة المثلى للتخفيف من العجز المائي.
وأشاد الحلقي بأداء قطاع الخدمات والجهود الكبيرة التي بذلت لإطفاء الحرائق في الحراج وبعض حقول النفط مثمناً جهود أفواج الإطفاء في محافظات حمص وطرطوس واللاذقية وحماة في هذا المجال، مشدداً على محاسبة كل من يقف وراء الحرائق المفتعلة.
كما وجه وزارتي الصناعة والزراعة بحل واقع مادة الشوندر السكري.
من جهة أخرى، اعتبر الحلقي أن المؤتمر الإعلامي الدولي لمواجهة الإرهاب التكفيري الذي عقد بدمشق برعاية السيد الرئيس بشار الأسد يعتبر انطلاقة حقيقية لبدء عمل إقليمي ودولي منظم بالتعاون بين جميع الدول سياسياً وأمنياً وعسكرياً لمواجهة التنظيمات الإرهابية المسلحة، وهذا ما أكده إعلان دمشق والمتمثل بمواجهة الإرهاب بكل مكوناته وإدانة أي دولة تقدم أي مساعدة عسكرية أو أمنية أو مالية لهذه التنظيمات واعتبارها تمارس إرهاب دولة يستوجب مواجهته ومعاقبته. مشيراً إلى ضرورة وجود إرادة حقيقية لدى دول العالم والمنظمات الدولية لمواجهة ومحاربة الإرهاب لمنع انتشاره والقضاء عليه من أجل المحافظة على السلم والاستقرار الدوليين.
وأكد الحلقي أن انعقاد المؤتمر الإعلامي الدولي الذي ضم قامات إعلامية عالمية بعث برسالة واضحة للعالم أجمع أن سورية وبعد مضي أكثر من أربعة أعوام على الحرب الإرهابية ضدها ما زالت قلعة شامخة وصامدة وتحارب الإرهاب العالمي نيابة عن العالم أجمع مقدما الشكر لوزارة الإعلام على جهودها المبذولة لإنجاح المؤتمر. مشيراً إلى أهمية متابعة وزارة الإعلام ترجمة «إعلان دمشق» لإنجاح هذه التظاهرة الإعلامية الكبرى.
وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الخطاب التاريخي والإستراتيجي المهم الذي ألقاه السيد الرئيس بشار الأسد خلال لقائه رؤساء وأعضاء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة هو خطاب موضوعي وواقعي وهو خطاب المنتصر وبرنامج ومنهاج عمل للحكومة خلال المرحلة القادمة وسوف يترجم بخطط وبرامج عمل واضحة من خلال مواصلة الحكومة بكل عزيمة وتصميم على محاربة الإرهاب وتطهير أراضي الجمهورية العربية السورية وإعادة الأمن والاستقرار إليها بالتوازي مع دعم المسار السياسي وتعزيز اللحمة الوطنية والمحافظة على النسيج المجتمعي المتماسك وتحصين المجتمع ضد الفكر التكفيري المجرم من خلال تعزيز الأمن الثقافي والفكري والديني والاستقرار المجتمعي.
بعد ذلك قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع القطاع الخدمي والجهود المبذولة لتزويد محافظة حلب بالمياه والطاقة الكهربائية للتخفيف من معاناتهم من الاعتداءات الإرهابية على هذه القطاعات.
وأشار غلاونجي إلى الجهود المبذولة لإعادة الاتصالات إلى بعض مناطق محافظة درعا جراء الاعتداءات الإرهابية على مركز الاتصالات بدرعا. منوهاً إلى الجهود المبذولة لتحسين الواقع الخدمي في المحافظات كلها والإجراءات التي اتخذتها وزارة الإدارة المحلية والجهات التابعة لمواجهة الحرائق، وأهمية إعادة تشجير المناطق التي تعرضت للحرائق وإلى الجهود المبذولة لإيصال المساعدات الإنسانية لأهالي قرى نبل والزهراء وكفريا والفوعة. لافتاً إلى جهوزية القطاع الصحي لمواجهة كل الأمراض والأوبئة في فصل الصيف في ظل ارتفاع الحرارة الشديد.
من جهتهما قدم وزيرا الكهرباء والنفط عرضاً حول الجهود المبذولة من وزارتيهما لإعادة تأهيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وحقول النفط التي تعرضت للاعتداءات الإرهابية كما قدم وزير الزراعة عرضاً لواقع الحرائق وآليات إطفائها بالتعاون مع الوزارات كافة.
وأشار وزير الموارد المائية إلى الجهود المبذولة لتأمين مياه الشرب لمحافظة حلب.
بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل المادة ١٢ من القانون رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٤ المتضمن إحداث المركز الوطني للزلازل، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.
كما اطلع المجلس على مذكرة وزارة النفط والثروة المعدنية حول رؤيتها لتنفيذ الأهداف والمهام المنوطة بها وبالجهات التابعة لها والبرامج والمشاريع المادية والتشريعات ومؤشرات القياس وما تم إنجازه خلال عام ٢٠١٤ والتحديات والصعوبات والحلول المقترحة، وتم إغناء المذكرة من خلال الأفكار التي أبداها عدد من السادة الوزراء والتي تساهم في تعزيز وتنمية قدرات قطاع النفط.

المحاكم الجزائية للقضايا المالية والاقتصادية أصبح قانوناً

القربي: عقلية وزارة التموين متخلفة وتحتاج «فرمتة» والوزير ليس السبب

الوزير صفية لـ«الوطن»: تطبيق القانون الجديد هو الحد الفاصل لارتفاع الأسعار

| الوطن

ناقش مجلس الشعب في جلسته يوم أمس أداء وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجهودها في مجال مراقبة الأسواق وأسعار السلع والمواد الغذائية والإجراءات التي اتخذتها لتطبيق قانون حماية المستهلك على أرض الواقع ووضع خطة حقيقية لضبط الأسعار.
وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التجارة الداخلية ماجد صفية أن الوزارة تعمل جاهدة على ترميم النقص في المراقبين التموينيين وضبط الأسعار في السوق التي شهدت بعض الارتفاعات مؤخراً.
موضحاً أن للوزارة أبرز أولويات تتجلى بتأمين المواد الأساسية للمواطن ومنع الاحتكار وضبط الأسعار وحماية المستهلك ورقابة الأسواق، وأهم حدث هو صدور قانون حماية المستهلك بعد أن أقره مجلس الشعب، لافتاً إلى أن تطبيق القانون الجديد سوف يكون هو الحد الفاصل لارتفاع الأسعار.
وأكد أن الوزارة تسعى جاهدة لتأمين جميع المواد لجميع المحافظات لكن المشكلة تكمن بالنقل حيث يتم نقل المواد عن طريق الطائرات ولاسيما مادة الخميرة وبالنسبة لغيرها من المواد الغذائية فهي موجودة في المطار بكميات كبيرة والوزارة ملزمة ببيعها بالأسعار التموينية الحقيقة مضافاً إليها فقط أجور النقل. مؤكداً أن مخازين مؤسسات الوزارة من المواد الغذائية الإستراتيجية مؤمنة.
وخلال الجلسة أكد عضو مجلس الشعب صفوان قربي أن وزارة التجارة الداخلية تفتقر إلى أدوات العمل والتي تعتبر ضعيفة لسوء أدائها وعدم وجود مؤسسات تدخل إيجابي بكل معنى الكلمة، فالصالات مؤجرة لجهات وإن إمكانيات التدخل تنحصر بالتصريحات الإعلامية فقط والتلفزيونية التي تعطي صدى سلبياً وليس إيجابياً.
مؤكداً أن المشكلة ليست بعدد المراقبين التموينيين، بل في الذهنية القديمة والمتخلفة التي تعمل بها الوزارة، وأدوات العمل فيها ضعيفة، ولا دخل للوزير في أدائها لا هذا ولا غيره من الوزراء الذين استلموا الوزارة، فالوزير ليس هو سبب الخلل، لأن الخلل في منهجية الوزارة، «فعقليتها القديمة بحاجة لفرمتة وتصفير العداد للبدء بآلية عمل جديدة».
وشدد بعض الأعضاء على ضرورة بذل جهود استثنائية في ظل الظروف الراهنة وتفعيل الرقابة على الأسواق وزيادة عناصر الرقابة التموينية وضبط الأسعار والحد من ارتفاعها العشوائي وتفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي بما يوفر جميع المواد الأساسية للمواطنين بأسعار مقبولة ومحاسبة المخالفين ومستغلي الأزمات ومحتكري المواد التي تلامس حاجة المواطنين وعدم ربط الأسعار بالدولار ولفت بعضهم إلى ضرورة زيادة عدد المراقبين التموينيين وتفعيل التعاون بين الإدارة العامة للجمارك ومديريات حماية المستهلك في مجال الرقابة على السلع والمواد الغذائية المهربة وتأمين متطلبات المواطنين الأساسية بأسعار مقبولة وخاصة الفواكه واللحوم مشددين على إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف الأعباء عن أهالي مدينة دير الزور وقرى الفوعة وكفريا ونبل والزهراء وتأمين المواد الغذائية لهم بأسعار مقبولة.
وأوضح بعضهم أن دوريات الرقابة التموينية لا تقوم بدورها على أكمل وجه في مجال متابعة الأسواق لقلة عدد المراقبين التموينيين، داعين إلى مراقبة أسواق دمشق وريف دمشق ومحاسبة تجار الأزمة وتوسيع سلة المواد الغذائية المدعومة وشرح قانون حماية المستهلك الذي تم إقراره مؤخراً في مجلس الشعب في ندوات ضمن المراكز الثقافية ومن خلال مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمنظمات الشعبية والنقابية.
وخلال الجلسة أقر المجلس مشروع القانون المتضمن إحداث محاكم جزائية في جميع المحافظات تختص بالنظر في القضايا المالية والاقتصادية وأصبح قانوناً.
ويأتي القانون وفقاً لأسبابه الموجبة بهدف العمل على إيجاد الآليات والضوابط اللازمة للتصدي إلى الجرائم المالية والاقتصادية عبر سلسلة من القواعد الموضوعية والإجرائية التي تحقق المبتغى في تحقيق الأمن الاقتصادي، ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي أفرزت مستجدات بحاجة إلى الإسهام في تحقيق متطلبات إعادة البناء والإعمار.

جمعية مكاتب السياحة لـ«الوطن»:

١٢ ألف موظف خسروا أعمالهم في مكاتب السياحة

| علي محمود سليمان

تعرض قطاع السياحة منذ بداية الأزمة في سورية لانتكاسة كبيرة في جميع جوانبه، لكون السياحة تقوم بشكل أساسي على الأمان والخدمات، فانعدمت السياحة التبادلية مع دول العالم تقريباً، لتصبح السياحة الداخلية هي الحل البديل لجميع العاملين في قطاع السياحة، ولكنها على أرض الواقع بعيدة كل البعد عن أن تسمى سياحة، كما يقول نائب رئيس جمعية مكاتب السياحة والسفر في سورية غسان شاهين، حيث أوضح في حديث لـ«الوطن» أن السياحة الداخلية لدينا ليست هادفة لأنها لم تقم في يوم من الأيام على هدف وبقيت محصور بعقلية «السيران وشم الهوى».
ولفت شاهين إلى أن وزارة السياحة لم تعلم ما الفارق بين الترويج والتسويق إلا مؤخراً بعد أن عانت مكاتب السياحة لسنوات طويلة وهي تتواصل مع الوزارة للتمييز ما بينهما، حيث إن الترويج من صلب عمل وزارة السياحة، بينما يكون التسويق هو العمل الأساسي لمكاتب السياحة ومن خلاله تقوم بدفع الرسوم والضرائب.
وفيما يتعلق بواقع عمل مكاتب السياحة أوضح شاهين وهو عضو غرفة سياحة دمشق أن ٩٥٪ من مكاتب السياحة قد أغلقت بسبب الأزمة وبعض الضغوط كضريبة الربح الحقيقي على المكاتب السياحية رغم إعلانها بأنها خاسرة منذ بداية الأزمة، ولذلك نجد أن نسبة دعم قطاع السياحة للناتج القومي قد أصبحت ٠٪، في حين كانت تصل لـ١٤٪ قبل الأزمة.
مشيراً إلى أن وزارة المالية لم تستجب لجميع المراسلات المتعلقة بإعادة النظر بالضريبة، حيث تقدم أعضاء في لجان الفرض الضريبي والتشريع الضريبي بالعديد من الملاحظات إلى الوزارة ولم يؤخذ بها منذ أربع سنوات حتى الآن، فإذا علمنا- والكلام لشاهين- بأن هناك أكثر من ١٣٠٠ مكتب سياحة في سورية وكل مكتب منها يشغل ما لا يقل عن عشرة موظفين، ومع إغلاق ٩٥٪ منها يكون لدينا بحسبة بسيطة أكثر من ١٢٣٥٠ موظفاً أصبحوا عاطلين عن العمل ودخلوا في صفوف البطالة، مع الإشارة إلى أن الخسارة لا تقف عند هذا الحد، فجميع مكاتب السياحة كانت تسدد ضريبة الرواتب والأجور لوزارة المالية والآن لم تعد تدفعها، بالإضافة إلى الرسوم لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وأيضاً لم تعد تسدد وذلك لإغلاق المكاتب، أي إن وزارة المالية وبإصرارها على ضريبة الربح الحقيقي قد تسبب بخسارة أكبر نتيجة عدم إيجاد حلول ترضي جميع الأطراف وتحافظ على استمرارية مكاتب السياحة بالعمل رغم الظروف.
لافتاً إلى أن نسبة ٥٪ من المكاتب التي مازالت تعمل قد بحثت عن حلول بديلة من خلال التواصل مع مكاتب سفر في دول الجوار لتأمين حجوزات للمسافرين السوريين إلى دول العالم، ولو استمرت المكاتب كافة بالعمل لكان هناك منافسة فيما بينها لتخديم السوريين في إجراءات السفر وبالتالي خلق حركة اقتصادية ولو كانت بسيطة بين المكاتب السياحية بدلاً من إيقافها، هذا عدا أن مكاتب السياحة التي كانت تعمل بإجراءات الحج والعمرة قد أجبرت على الإغلاق، بعد أن أحجمت السعودية عن منح تأشيرات الدخول للسوريين بقصد زيارة الأراضي المقدسة.
علماً بوجود بعض المكاتب الناشطة في مجال تهريب السوريين إلى الخارج، والتلاعب في موضوع تأمين عقود عمل مزرة مقابل عمولة تدفع بالدولار.

كعكة «التوفير».. طرطوس أولاً ٨٢٠٥ قروض ودمشق ثانياً ٧٥٥٢ واللاذقية ثالثاً ٧١٨٤

| محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مسؤول في مصرف التوفير لـ«الوطن» أن المصرف منح قرابة ٣٥,٩ ألف قرض بقيمة تجاوزت ١١,١ مليار ليرة سورية، وذلك خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٥)، عبر فروع ومكاتب المصرف في المحافظات.
وفيما يخص قروض القطاع العام كشف المصدر عن منح قرض إلى المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بقيمة ١٠,٦ مليارات ليرة سورية، إضافة إلى قرض تم منحه إلى شركة الزجاج بقيمة ٣١٨ مليون ليرة سورية.
وعن حسابات الودائع من بداية العام الحالي وحتى نهاية النصف الأول وبمقارنتها بالفترة المماثلة من عام ٢٠١٤ أوضح المصدر أن عدد الحسابات الجديدة لدى المصرف وصل إلى ٢٢٧١٣ حساباً بعدد ينقص بـ٥١٩٩ حساباً عن النصف الأول من العام الماضي، على حين تجاوز عدد عمليات الإيداع ٦٥١٠٨٤ عملية بزيادة ٩٢٠٥٣ عملية لنفس الفترة من العام الماضي.
ووصلت مبالغ الإيداع حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي ٥٤ ملياراً و٨٦٢ مليون ليرة سورية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي وصلت إلى ٤٧ ملياراً و٣٧٧ مليون ليرة سورية بفارق زيادة عن العام الماضي بـ٧ مليارات و٤٨٤ مليون ليرة سورية .
مشيراً إلى أن مبالغ الاسترداد للنصف الأول من العام الحالي تجاوزت ٥٤ ملياراً و١٥١ مليون ليرة سورية، مقارنة بـ٣٨ ملياراً و١٨٠ مليون ليرة عن النصف الأول من العام ٢٠١٤ حيث بلغت الزيادة عن العام الماضي ١٥ ملياراً و٩٧٠ مليون ليرة، على حين بلغ عدد عمليات الاسترداد في النصف الأول من العامل الحالي ٢٨١٨٠٠ عملية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت ٢٤٤٦٤١ عملية بزيادة عن العام الماضي بـ٣٧١٥٩ عملية.
وبحسب المصدر، فقد وصل عدد المودعين خلال النصف الأول من العام الحالي ٨٤٨١١٢ مودعاً على حين كان عدد المودعين في النصف الأول من العام الماضي ٨٣٤٩٦٢ بزيادة لمصلحة العام الحالي وصلت إلى ١٣١٥٠ مودعاً.
ومن خلال إجراء مقارنة بين إحصائيات النصف الأول من العام الحالي والنصف الأول من العام الماضي يتبين أن هناك فرقاً في عدد الحسابات الجديدة لمصلحة العام الماضي على حين إنه زادت مبالغ الإيداعات للعام الحالي، في حين إن تحليل عدد عمليات الإيداع والاسترداد مؤشر واضح على نشاط سير العمليات المصرفية من زبائن المصرف.
وأشار المصدر إلى الانتهاء من إعادة تأهيل مكتب التوفير الجديد في منطقة المزة أوتستراد وأصبح جاهزاً لوضعه في خدمة الزبائن، كما يتم العمل على متابعة الدراسات الفنية وتدقيقها لمشاريع تأهيل فرع مصرف التوفير في درعا وتأهيل مكتبي مصرف التوفير في محافظة دمشق مكتب المزة الجديد في منطقة مزة جبل ومكتب ركن الدين.
موضحاً أن المصرف أنهى الدراسة العينية لمشاريع تأهيل فروع المصرف الجديدة في كل من محافظة القنيطرة وحماة ودير الزور وتم التريث حالياً في تنفيذ هذه المشاريع نتيجة للأوضاع الراهنة.
وبيّن أن المصرف يسعى خلال تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى توسيع عدد فروعه في القطر وذلك تسهيلاً لخدمة الزبائن وإلى زيادة حصته في السوق المحلية. لافتاً إلى أنه تم الاقتراح لزيادة الملاك العددي للعاملين بما يتناسب وعمل المصرف واقتراح رصد الاعتمادات اللازمة لشراء مقار في محافظة دمشق وريفها وبقية المحافظات.
وعن تفاصيل القروض بحسب المحافظات، فقد كانت حصة دمشق ٧٥٥٢ قرضاً بقيمة تجاوزت مليارين و٦٦٨ مليون ليرة سورية وطرطوس ٨٢٠٥ قروض بقيمة تجاوزت مليارين و٣٦٧ مليون ليرة سورية واللاذقية ٧١٨٤ قرضاً بقيمة تجاوزت مليارين و١٢٦ مليون ليرة سورية والسويداء ٣٢٥٨ قرضاً بقيمة تجاوزت ٩٥٦ مليون ليرة وحماة ٣٨٢٧ قرضاً بقيمة تجاوزت ملياراً و١٨٥ مليون ليرة سورية وحمص ٣٧١٢ قرضاً بقيمة تجاوزت ملياراً و١٧٣ ليرة سورية وريف دمشق ١٢٧٦ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣٧٣ مليون ليرة سورية وحلب ٤٣٠ قرضاً بقيمة تجاوزت ١٢٩ مليون ليرة سورية والحسكة ٣٣٢ قرضاً بقيمة ٩٦ مليون ليرة سورية والقنيطرة ١٣ قرضاً بقيمة تجاوزت ٣,٩ ملايين ليرة سورية ودرعا ١٠٩ قروض بقيمة ٣١,٤ مليون ليرة سورية.